د/ ميلاد عبد السلام السليني
كلية اللُّغة العربية والدراسات الإسلامية
الجامعة الأسمرية الإسلامية

مُقَدمَةُ البَحْث:

الحمدُ لله الذي شَرَّف اللغة العربية بإنزال القرآن الكريم بها، فكتب لها من الرِّفْعة والبقاء ما لم يكتُبْهُ لغيرها، ونشكره عزَّ وجل قيَّضَ للعربية في كل زمانٍ مَن يُحِبُّها، ويَغارُ عليها، ويهتمُّ بها، والصلاة والسلام على أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بها، وأبْلَغِ مَن أُوتيَ جَوامعَ الكَلِمِ فيها.

أما بعدُ، فهذا بحثٌ لُغويٌّ بعنوان: التخفيف في العربية دراسة صرفية نحوية، يتناول ميزةً مِن مزايا لُغتِنا العربية، وهي ميزةُ التخفيف التي تُعَدُّ ميزةً في أَيِّ لُغَةٍ من اللُّغات.

و تتمثل أهميَّةُ موضوع هذا البحث في النقاط التالية:

1- يُبرِزُ هذا البحثُ ميزةً مُهمَّةً من مَزايا لُغتنا العربية، وهي ميزة الميل إلى التخفيف، وتحاشي الثقل، ويدفعُ عنها تُهمَةً تُسْمَعُ بَيْنَ الحين والآخر، حيثُ يتَّهِمُها بعضُ أبنائِها بأنها لُغةٌ ثقيلةٌ في مفرداتها وحُروفِها، ذاهبينَ إلى القَول بأن اللَّهجةَ العاميةَ حافلةٌ بالخِفَّة، وأن الفُصْحى لا وجُود للتخفيف فيها، ولكنَّ هذا البحث يُبطِلُ زَعْمَهُم، ويدْحَضُ شُبْهَتَهُمْ، وهذا من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع.

2- إنَّـهُ يَـربْطُ العُنـوانَ بالمضـمون، ويُؤيِّـدُ الحُكْـمَ بالـدليل، ويَـدْعَم الشـعارَ بـالتطبيق، فـالحُكم علـى اللغـة العربيـة بأنهـا لغـة التخفيـف لـيس مجـرَّد كـلامٍ في هذا البحث، بل هو حُكم معزَّزٌ بالتطبيق العمَلي.

3- إنَّـهُ يَضَـع بـين أيـدي مُحِبِّـي اللغـة العربيـة دلـيلاً قويًّـا وجوابًـا مُقنعًـا للـرد علـى مَـن يُحـاولون التقليـلَ مـن شـأن اللغـة العربيـة، وطَمْـسَ خَصائصـها، وإخفـاءَ محاسِـنها، حيـث يزعمـون أنـه لا ميـزة للغـة العربيـة سـوى أن القـرآنَ الكريمَ نزلَ بها.

4 – إنَّـه يفـتح البـابَ أمـام المتخصِّصـين فـي مجـال اللغـة العربيـة ليَنْحُـوا هـذا المنْحَـى، ويحـذُوا هـذا الحـذْوَ مـن أجـل الكشـف عـن مزيـدٍ مـن مزايـا لُغَتنـا العربية الجميلة.

5- ويكتسـب هـذا الموضـوع أهميتـه أيضًـا مـن مقـدار المجهـود المبـذول فـي تجميـع مادتـهِ العلميـة، والبحـث عـن شـواهدهِ فـي كـلام العـرب الفُصَـحاء، واسـتقراء الكـلام الفصـيح مـن خـلال المعـاجم اللغويـة بُغْيَـةَ الوُصـول إلـى تلـك الشـواهد، ولا شَـك أن الاسـتقراء والتتبـع لظـاهرة لغويـة فـي معـاجم اللغـة يحتاج إلى وقتٍ طويل، وإلى مجهودٍ كبير.

6- ويسـتمِدُّ موضـوع البحـث قيمتَـهُ مـن جِدَّتـهِ، فهـو – مـن حيـثُ الشُّـمول والطريقـة التـي تـمَّ تناوُلُـهُ بهـا – يُعَـدُّ موضـوعًا جديـدًا؛ لأنـهُ اعتمَـدَ علـى الاسـتقراء الكامـل لمظـاهر التخفيـف فـي اللغـة العربيـة مـن خـلال تتبُّـع الكـلام العربـي فـي أهـم المعـاجم اللغويـة كلسـان العـرب، وتـاج العـروس، والمصـباح المنير.

وبعـد المقدمـة فقـد اقتضـتْ طبيعـةُ البحـثِ تقسـيمَه إلـى سـبعة مباحـثَ هي:

1- المبحث الأول: تخفيفُ الهمزة.

2- المبحث الثاني: التخفيف بتسكين المُتحرِّك أو فتْحِهِ، وفيه مطلبان:

أ- المطلب الأول: التخفيف بتسكين المتحرِّك.

ب- المطلب الثاني: التخفيف بتغيير الحركة.

3- التخفيف بحذف حرف من الكلمة، وفيه ثلاثةُ مطالب:

أ- المطلب الأول: حذف حرف من أول الكلمة.

ب- المطلب الثاني: حذف حرف من وسط الكلمة.

ج – المطلب الثالث: حذف حرف من آخر الكلمة.

4- المبحث الرابع: التخفيف بقلب الحرف إلى حرفٍ أَخَفَّ.

5- المبحث الخامس: التخفيف بترك تشديد الحرف المُضَعَّف آخرَ الكلمة.

6- المبحث السادس: التخفيف بحذف علامة رفع الفعل المضارع المرفوع.

7- المبحث السابع: التخفيف بحذف كلمة أو جُمْلَة.

وقد خُتِمَ البحثُ بخاتمةٍ تضمَّنتْ أهمَّ النتائج التي تَمَّ التوصُّل إليها بَعْدَ البَحْث والدراسة، وبَعْدَ الخاتمة تَمَّ بيانُ أَهَمِّ المصادر و المراجع التي استعانَ بها الباحثُ أثناءَ تجميع المادة العلمية لهذا الموضوع .

المبحث الأول : تخفيف الهمزة

توطئة:

التخفيف لُغةً:ضدُّ التثقيل،وهو مصْدَر خَفَّفَ الشيءَ يُخَفِّفُهُ إذا جعلَهُ خَفيفًا، ويقال: خفَّفَ الثوب، أي: رَقَّقَ نسْجَهُ، وخفَّفَ عنهُ: أزالَ عنهُ مَشَقَّةً، وخفَّفَ من

الشيء: أَزالَ بعضَهُ ليقِلَّ ثقلُهُ[1].

والتخفيف في الاصطلاح: يُراد به تخفيفُ نُطْقِ الكلمةِ العربيةِ وإزالةُ الثقلِ عنها بِحذْفِ حَرف من حُروفِها، أو بِقلْبِهِ إلى حرف آخرَ أَخفَّ منه، أو بتغيير حركةِ حرفٍ من حُروفها إلى سُكون، أو حركةٍ أخرى أخفّ، أو بتركِ تضعيفِ الحرف المضعَّف[2].

والمراد من تخفيف الهمزة في هذا المبحث إما إبدالها حرفًا آخر، وإما تسْهيلها بين الهمزة وبين الواو أو الياء[3]، قال ابن يعيش عن الهمزة: "وتخفيفها كما ذُكِرَ
بالإبدال و الحذف، وأن تُجعلَ بينَ بينَ"[4].

وإنَّما احْتِيجَ إلى تخفيف الهمزة نظرًا لثقلِ مَخْرَجِها، فهي "حرفٌ شديدٌ مُسْتثقلٌ، يَخرج من أقصى الحَلْق"[5]. ولأنَّــها نبــرة في الصــدر، ولذا جــاز فيها

---

(1) ينظر: الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، د. ط. ت ،(خ ف ف) 175/1، والمصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، (خ ف ف) 175/1، والمعجم الوسيط، تأليف أحمد الزيات وآخرينَ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (خ ف ف)247/1.

(2) هذا التعريف استنبطتُهُ من خلال استقراء مظاهر التخفيف في بعض المعاجم العربية كلسان العرب، والمصباح المنير.

(3) أَمَّا تخفيف الهمزة بحذفها والتخلُّص منها فإنه يندرج في مبحثٍ آخرَ عنوانه التخفيف بحذف حرف من الكلمة.

(4) شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 2001م 265/5.

(5) شرح المفصل لابن يعيش 265/5.

التخفيف[1].

ولا بدَّ من التنبيه إلى أن تخفيفَ الهمزة هو لُغةُ قريش وأكثر أهلِ الحجاز[2].

والجدير بالذكر أن تخفيف الهمزة بالتسهيل لا يشمل الهمزة المبتدأ بها؛ "لأنها تقْرُب بالتخفيف من الساكن، فلمْ يبتدِئوا بمُقَرّب مِنْ ساكن، كما أنهم لا يبتدئون بساكن"[3].

والأصل في تخفيف الهمزة تسهيلها بين بين؛ لأن ذلك يدل على أصلها من الهمز، ففضَّلوا تسهيلَها بين بين وكرِهُوا تخفيفَها بالبدل؛ لِئلَّا تدخل في بنات الياء والواو"[4]، "وإنما تُخفف بالبدل إذا امتنعَ تخفيفُها بين بين، وساغَ البدلُ"[5].

ولْيُعْلَمْ أنَّ الهمزة لا تُخَفَّفُ بالحذف إلا إذا امتنعَ تخفيفُها بين بين، وإلا كان تخفيفُها شاذًّا لا يُقاس عليهِ[6].

والكلام على تخفيف الهمزة يشمل الهمزة الساكنة والهمزة المتحركة.

أولًا- تخفيف الهمزة الساكنة:

---

(1) ينظر: المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 2010م ، 292/1.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 265/5.

(3) الإقناع في القراءات السبع، أحمد علي بن أحمد بن خلف الغرناطي المعروف بابن الباذش، ت 540 هـ، دار الصحابة للتراث،211/1.

(4) ينظر: الإقناع في القراءات السبع، 211/1.

(5) السابق.

(6) ينظر: السابق.

تتأثر الهمزة الساكنة عند إرادة تخفيفها بحركة ما قبلها[1]، فتقلب على حسب حركة ما قبلها[2]، فإن كان الحرفُ الذي قبلها مفتوحًا تَبِعَتْ حركةَ ما قبلَها، فتُقلَب عند التخفيف ألفًا؛ مراعاةً لفتحة ما قبلها، قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة ساكنةً وقبلها فتحةٌ، فأردتَ أنْ تُخففَ أبدلتَ مكانَها ألفًا"[3]، ومن أمثلة ذلك كلمة (رَأْس)، فإنها تُخفَّف بإبدالِ هَمزَتِها ألفًا، فيُقال: رَاس، وكذلك كلمة (فَأْسٌ) تُخفَّف همزتُها بإبدالها ألفًا لانفتاح ما قبلها، فيُقال: فاسٌ، وكذلك (قَرَأْتُ) يقال فيها: قَرَاتُ بإبدال همزتِها الساكنة ألفًا مراعاةً لفتحةِ ما قبلها[4].

وإن كان ما قبل الهمزة مضمومًا جاز تخفيفُها بإبدالها واوًا مراعاةً للضمة التي قبلها، قال سيبويه: "وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردتَ أن تُخففَ أَبدلْتَ مكانها واوًا"[5]، ومثال ذلك (مُؤْمِنٌ) و (مؤتَمَر) و(يُؤْتِي) و(رُؤية)، حيث يقال فيها فيها بعد التخفيف: مُومِنٌ، ومُوتَمَر، ويُوتِي، ورُويَة، وذلك بإبدال الهمزة الساكنة فيها إلى واو.

وإن كان ما قبلها مكْسُورًا خُفِّفَت بإبدالها ياءً، قال سيبويه: " وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلْتَ مكانها ياءً"[6]، فتقول في ذِئب: ذِيبٌ، وفي بئرٍ: بِيرٌ، وفي جِئتُ: جِيتُ، بإبدال الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها ياءً، وهو قياس مطَّردٌ في

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 266/5.

(2) ينظر: المقتضب،294/1.

(3) كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط/1، د. ت543/3.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 266/5.

(5) الكتاب 543/3.

(6) السابق 544/3.

كل ما كان بهذه الصفة، فالهمزة إذا سكنتْ وانكسرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءً[1].

ثانيًا- تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها

الهمزة المتحركة لا يَخْلُو حالُها من أن يكون ما قبلها متحرِّكًا أو ساكنًا، فإن كان ساكنًا فلا يَخْلو من أن يكون حرفًا صحيحًا،أو حرفًا من حروف المدِّ واللين.

فإن كانت الهمزة المتحركة مسبوقةً بحرفِ مَدٍّ (واو، ياء) جاز تخفيفُها بقلبِها من جنس حرف اللِّين الذي قبْلَها، فتُقْلب واوًا بعدَ الواو الساكنة، وياءً بعد الياء الساكنة، أي: أن تخفف الهمزة في هذه الحالة بأن تقلبَها كالحرف الذي قبلها[2]، ثمَّ تُدغم الواو المبدلة في واو المدِّ، وكذلك تُدغَم الياءُ المنقلبة عن الهمزة في ياء المَدِّ التي قبْلَها، وذلك كما في (مَقْرُوءَة)، حيث تُخفَّف الهمزة المفتوحة بإبدالها واوًا، ثُم تُدغَم في واو المدِّ الساكنة، فتَصِيرُ (مَقْرُوَّة)، وفي (أَزد شَنُوءَة) يقال شَنُوَّة.

وكما في (خَطِيئَة) يقال فيها بعد تخفيف الهمزة: خَطِيَّة، بإبدال الهمزة المفتوحة ياءً لانكسار ما قبلها، ثم إدغامِ الياء المنقلبة عن الهمزة في حرف المد الذي قبْلَها[3]، قال المبرد في المقتضب: "وتقول في (نَبِيء)- إذا خَففتَ الهمزة -: نبيٌّ كما ترى هكذا يجرى فيما لمْ تكُن حروف لينهِ أصلية أو كالأصلية"[4].

وإن كانت الهمزة المتحرِّكة مسبوقةً بحرفٍ صحيح ساكنٍ فإنها تُخفَّف بإلقاء

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 297/5.

(2) ينظر: المقتضب، 266/1.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 267/5.

(4) المقتضب 298/1.

حركتِها على الساكن الذي قبْلها، فيصير مُتحرِّكًا بحركة الهمزة، ثُمَّ تُحذَف الهمزةُ، قال سيبويه: "اعلمْ أنَّ كُلَّ همزة متحركة كان قبْلَها حرفٌ ساكنٌ، فأردتَ أن تُخفِّفَ حذفْتَها، وألقيتَ حركتَهاعلى الساكن الذي قبلها"[1]، وذلك كما في قولك: (مَنْ أَبُوكَ؟) حيث تقول بعد تخفيف الهمزة : (مَنَ بُوكَ؟) فيلزم من تخفيف الهمزة هنا أن تَحذِفها ناقلًا حركتها – وهي الفتحة – إلى الساكن الذي قبلها، فيصير متحركًا بحركة الهمزة[2].

وكما في (تَسْأَل) و(يجْأَر) و (المسْأَلة) و(الكَمْأَة) و (المَرْأَة)، فإنها تُخفَّف بحذْفِ همزتها ونقْلِ حركتِها إلى الساكن الصحيح قبْلَها، فتقول فيها على طريقة تخفيف الهمزة: تَسَل، و يَجَر، والمسَلَة، والكَمَة، والمَرَة، بنقل فتحة الهمزة الى الساكن الصحيح قبْلَها، ثُمَّ بحذفها؛ "وذلك لأن الحذفَ أبلغُ في التخفيف، وقد بقِيَ من أعراضها ما يدلُّ عليها، وهو حركتُها المنقولة إلى الساكن قبْلَها"[3].

ثالثًا– تخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلَها:

إذا كانت الهمزة متحركةً، وكان الحرف الذي قبلها متحركًا كذلك، فلا يخلو الحال من أن تكون مفتوحةً، أو مكسورةً، أو مضمومةً.

1– الهمزة المفتوحة المتحرك ما قبلها:

إذا كانت الهمزة مفتوحةً، وقبلها حرف مفتوح خُففَتْ بالتسهيل بَيْنَ بين، أي متوسطة بين الهمزة والألف[4]، قال سيبويه: "اعلم أن كلَّ همزةٍ مفتوحةٍ كانت قَبْلها

---

(1) الكتاب 545/3.

(2) ينظر: المقتضب 296/1.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش، 269/5.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 273/5.

فتحة، فإنك تجعلها إذا أردتَ تخفيفها بين الهمزة و الألف الساكنة"[1]، فيقال مثلًا في (بَدَأَ): بَدَا بتسهيل الهمزة بين الألف والهمزة، وكذلك (سأل) في لغة أهل الحجاز[2]، ومن العرب مَنْ يُبدل الهمزةَ المفتوحةَ المفتوح ما قبلها ألفًا، فيقول في (سَأَلَ): سالَ، وفي (قَرَأَ) قَرَا، وفي (مِنْسَأَة) مِنْسَاة[3].

وإذا كانت الهمزة مفتوحةً وقبلها حرفٌ مضموم أو مكسور خُفِّفتْ بإبدالها واوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، قال سيبويهِ: "وإن كانت الهمزة مفتوحةً، وقبلها ضمةٌ، وأردتَ أن تُخَفِّفَ أبدلتَ مكانَها واوًا، كما أبدلتَ مكانَها ياءً حيث كان ما قبلها مكسورًا، وذلك قولكَ في التُّؤَدة تُوَدَة، وفي جُؤَن جُوَنٌ، "وتقول: غُلام وَبيكَ إذا أردتَ غُلام أبيكَ"[4]، وكما في (سُؤَال) حيثُ يقال فيها سُوَال، بقلب الهمزة واوًا طلبًا للتخفيف، وقد أجاز مَجمعُ اللغة العربية هذ الاستعمال[5].

وقد مَثَّلوا للهمـــزة المفتوحـــة المكسور ما قبلـــها بكلمة(مِئَر)[6]، فإذا أُريدَ أُريدَ تخفيف الهمزة قيـلَ: مِيَر، بإبدال الهمـزة ياءً خالصةً، ومن هذا القبيل أيضًا

---

(1) الكتاب، 541/3.

(2) ينظر: الكتاب، 542/3 .

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 274/5.

(4) الكتاب، 543/3.

(5) ينظر: معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر،عالم الكتب،القاهرة، ط1،232/2008.

(6) مِئَر جمع مِئْرة – بكسر الميم وسكون الهمزة – معناها العَداوة، تقول: مَأَرْتُ بين القوم مَأْرًا ومُماءرةً ، أي: عاديْتُ بينهم وأفسدتُ، ينظر: الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، ط4، 1987م، 816/2.

قوْلُهم (الخابِية)[1]، وأصْلُها الخابِئَة، ولكنَّهُمْ تخلَّصُوا من الهمزة تخفيفًا لِكثرة الاستعمال[2]، وكانَ التخلصُ منها بالإبدال، ثُمَّ تركُوا الهمز فيها، فأصبحتْ تُنطَق بلا همزة، أي: أنَّ العربَ قد تركوا الهمزة فيها تخفيفًا، فأصبحتْ همزتُها كأنَّها نِسْيٌ مَنْسِيٌّ.

ومن أمثلة الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها التي يعتريها التخفيفُ بإبدالها ياءً خالصةً كلمة (ذِئابٌ) فإنها تُخفَّف بقلب همزتها ياءً؛ لانكسار ما قبْلَها، فقالوا فيها: ذِياب، بإبدال الهمزة ياءً؛ لكونها مفتوحةً وكون ما قبلها مكسورًا، كما عاملُوا الهمزة بالتخفيف في قولهم: يُريدُ أن يُقرِئَكَ، فقالوا: يريد أن يُقريَكَ، حيثُ أَبدَلوا الهمزةَ المفتوحةَ ياءً مراعاةً لِكسرةِ ما قبلَها، وكذلك يقال في (مررتُ بغُلامِ أبيكَ): مررتُ بغلامِ يَبيكَ، بإبدال الهمزة المفتوحة ياءً مراعاةً للكسرة التي قبلها[3].

وإنما خُفِّفَت الهمزة المفتوحةُ المسبوقة بِضَمٍّ أو كَسْرٍ بإبدالها واواً أو ياءً، ولم تُسَهَّل بين بين؛ لأنَّها لو سُهِّلتْ لاقتربتْ من الألف الساكنة، والألف لا يكُون ما قبلَها مضمومًا أو مَكسورًا[4].

2- الهمزة المكسورة المتحرك ما قبلها:

الهمزة المكسورة المتحرك ما قبلها عند إرادة تخفيفها تُسَهَّلُ بينَ بين، سواء أكانت حركةُ ما قبلها فتحةً أم ضمَّة أم كسرة، قال المبرِّد: "وكذلك المكسورة يُنحَى

---

(1) الخابئة: وِعاءٌ يُحفظُ فيه الماءُ أو الزيتُ، ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، " خ ب ء" 213/1.

(2) ينظر: المصباح المنير، " ب خ ء" 1/ 163.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 273/5.

(4) ينظر: السابق، 274/5.

بها نحو الياء مع كل حركةٍ تقعُ قبْلَها"[1]، فتقول في (سَئِمَ) سَيم بالتسهيل بين الياء والهمزة، وتقول في (سُئلَ) سُيل بالتسهيل بينَ الهمزة والياء، خلافًا للأخفش الذي يرى أن الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها قياسُها أن تُبدلَ ياءً خالصةً؛ مُعاملةً لها معاملةَ الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها، وأما الهمزة المكسورة المكسور ما قبلها فتخفيفها يَكُون بتسهيلها بَينَ بينَ، أي: بين الهمزة و الياء بلا خلاف[2]، قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزةُ منكسرةً وقبلها فتحة صارتْ بين الهمزة والياء الساكنة"[3].

3- الهمزة المضمومة المتحرك ما قبلها:

تخفَّف هذه الهمزة بتسهيلها بينَ بينَ، أي: بين الهمزة و الواو، سواء أكان قبلها ضمَّةٌ أم كسرةٌ ، قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزةُ مضمومةً وقبلها ضمَّةٌ أو كَسرةٌ، فإنَّكَ تُصيِّرُها بَيْنَ بَيْنَ، وذلك قولكَ: هذا دِرْهمُ أَخِيكَ، ومِنْ عندِ أُمِّكَ، وهو قول العرب، وقول الخليل"[4].

وإنما سُهلتْ الهمزةُ المضمومةُ المتحرك ما قبلها بينَ بينَ؛ لِيُعْلَمَ أنَّ أصْلَها الهمز؛ ولأنها لو أُبدِلتْ حرفَ علَّةٍ لَتَحوَّلَت عن بابها[5]، بيدَ أنَّ الأخفش يرى أن الهمزة المضمومة المسبوقة بحرفٍ مكسور تُقلبُ ياءً عند إرادة تخفيفها، حيثُ يقول: "إذا انضمت الهمزة و قبلها كسرة قلبتَها ياءً؛ لأنه ليسَ في الكلام واوٌ قبْلَها

---

(1) المقتضب 293/1.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 274/5.

(3) الكتاب 542/3.

(4) السابق 543/3.

(5) ينظر: السابق 542/3.

كَسْرةٌ "[1]، فمثلًا يرى الأخفشُ أن كلمة (يستهزِئُون) إذا أُريدَ تخفيفُ الهمزة فيها أُبدِلتْ همزتُها ياءً، فتصيرُ يستهزِيُون، مخالفًا في ذلك مَنْ قالوا بتسهيل الهمزة في هذه الحالة بينَ الهمزة والواو[2]، "فتقْرُب حينئذٍ منَ الواو الساكنة، سواء كان ما قبلَها مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا"[3].

المبحث الثاني

التخفيف بتسكين الحرف المتحرك أو فتْحِهِ أو نقل حَرَكَتِهِ

من المعلوم أنَّ علامات الضبط التي تُضبط بها حروف الكلمة العربية هي السكون، وثلاثُ حركات، هي: الفَتحة، والضَمَّة، والكَسْرَة.

وتجْدُرُ الإشارةُ هنا إلى أن تلكَ الحركات الثلاثة تتفاوت في خفَّتها، فأثقَلها الضمَّة، ثم الكسرة، ثُمَّ الفتحة، والسكون أَخَفُّ من الجميع[4].

المطلب الأول: التخفيف بتسكين المتحرك:

لمَّا كانَ السكون أخفَّ مِنَ الحركات، كانت العرب – أحيانًا – تَلْجأُ في كلامها إلى تسكين الحرف المتحرك؛ طلبًا للخفة، فقد يلجأ المُتكلمُ بِلغة العرب إلى تسكين الحرف المفتوح؛ لأنَّ السكون أخفُّ من الفتحة، ومن أمثلة ذلك:

أ- **تسكين الحرف** المفتوح في بعض المصـــادر، مثل المصـدر المشتـق من

---

[1] المقتضب 294/1.

[2] ينظر: السابق.

[3] شرح المفصل لابن يعيش 274/5.

[4] معجم علوم اللغة العربية، د . محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت،191.

الفعل (لَبِثَ يلبَثُ)، فمصدر هذا الفعل هو اللبَثُ بِفتح عين الكلمة (حرف الباء)، ولكن يجوز تسكين هذه الباء تخفيفًا، فيقال: لبْثٌ طويلٌ مثلاً، ورد في المصـــباح المنير: "وجاء في المصدر السكون للتخفيف"[1].

ب – **تسكين الحرف الثاني** المفتوح في بعض الأسماء المفردة، مثل كلمة (الضِّلَع) بفتح اللام بِلغة أهل الحجاز واحد الضلوع، أو الأضلاع للإنسان، أو الحيوان، وأما بنُو تميمٍ فإنهم ينطقون هذه الكلمة بتسكين اللام[2]، وإلى هذه اللغة – أي: لغة بني تميم – أشار ابنُ الأثير في(النهاية في غريب الحديث والأثر) متكلمًا عن كلمة ضِلع الواردة في قوله: (صلَّى الله عليه وسلم): "حُكِّيهِ بِضِلع"[3]حيث قال عنها: "وقد تُسكن اللامُ تخفيفًا[4]، كأنه أراد أن يُبيِّنَ أنَّ عُدولَ بني تميمٍ عن فتح اللام إلى تسكينها كان لأجل التخفيف.

ج – تسكين الحرف الثاني المفتوح في الاسم المنسوب، كما في قولهم في النسب إلى خريف خَرْفِيٌّ، والأصل خَرَفي، ولكن تسكين الحرف الثاني وهو الراء كان لأجل التخفيف، وهو تخفيف غير قياسي[5].

د– تسكين الحرف المفتـــوح آخرَ الكلمة تخفيـــــفًا، كما في قراءة طلحة بن

---

(1) ينظر: المصباح المنير (ل ب ث) 206/8.

(2) جاء في تاج العروس (ض ل ع): الضلع كعنب لغة الحجاز، وكجذع لغة تميم.

(3) السنن الكبرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، ت 303هـ ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 183/1.

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، والطناحي، 96/3.

(5) ينظر: المصباح المنير (خ ر ف) 42/3.

مصرف والفياض بن غزوان:﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾[1] ، حيث قرأَ طلحةُ وغيرُه ﴿فَأُوَارِي﴾ بسكون الياء[2]، فيحتمل أن يكون التسكينُ للتخفيف في موضع النصب، ويحتمل أن يكون على إرادة القطع على معنَى (فأنا أُوارِي)، فيكون الفعلُ المضارعُ مرفوعًا، قال الزمخشري مُعقِّبًا على هذه الآية: "وقُرِئَ بالسكون على (فأنا أُواري) أو على التسكين في موضع النصب للتخفيف"[3].

هـ- وأحيانًا يلجأ المتكلمُ إلى تسكين الحرف المضموم، لأن السكون أخفُّ من الضم، ومن أمثلة ذلك:

تسكين الحرف الثاني المضموم في جمع التكسير الذي على وزن(فُعُل)، كما في كلمة (بُهْتٌ) وهي جمع بَهُوت[4]، فهي في الأصل مضمومة الحرف الثاني، وهو حرف الهاء الذي يُمثِّل عين الكلمة، لأن هذا الجمع على وزن (فُعُل)، ولكنَّهم سَكَّنوا عَيْنَ الكلمة التي كانت مضمومةً طلبًا للتخفيف[5] .

ومثـل ذلك كلمـــة (خشب) في قوله تـــعالى:﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ ﴾[6]،

---

(1) المائدة من الآية 31.

(2) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط 1420هـ 235/4.

(3) الكشاف، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ت 538 هـ، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ، 626/1.

(4) البَهُوت هو المباهت، وهو الذي يَبهت السامعَ، ويُدْهِشُهُ بما يفتريهِ عليهِ.

(5) ينظر: النهاية في عريب الحديث والأثر،165/1.

(6) المنافقون من الآية 4 .

حيث قرأها بعضُ القُرَّاء كالكسائي وأبي عمرو وابن كثير بالتخفيف، أي: بإسكان الشِّين[1].

وكما في كلمة رُسُل في قولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾[2]، حيث قَرأ أبو عمرو بن العلاء بتسكين السين في كلمة (رُسلِنا)[3] استثقالًا لِتَوالي أربع متحركات، فسُكِّنت السينُ تخفيفًا[4]، وكما في كلمة (جُدُر) المذكورة في قوله قوله تعالى: ﴿لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾[5]، حيث قرأَها بعضُهم كأبي رجاء بإسكان الدال في كلمة (جُدُر) تخفيفًا[6]، وكما في في كلمة (ثُمُر) في قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾[7]حيث قرأها أبُو عَمرو والأعمشُ بإسكانِ الميم تخفيفًا[8].

وقد يلجأُ المتكلمُ إلى تسكين الحرف المكسور طلبًا للخِفَّة، كما في كلمة (الأَقِطّ)[9] فقد تُسكَّن القافُ للتخفيــف مع فتح الهمــزة و كَسْــرها[10]، وكما في (كَبِد)

---

(1) ينظر: التحبير، للجزري، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان الأردن، 2000م، 582/1.

(2) الحديد من الآية 27.

(3) ينظر: تيسير التحبير في القراءات العشر 317.

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، 1400هـ،489/1.

(5) الحشر من الآية 14.

(6) ينظر: البحر المحيط 10 / 164.

(7) الكهف من الآية 42.

(8) ينظر: البحر المحيط 2/ 175.

(9) ينظر: المصباح المنير " أ ق ط " 1/ 17.

(10) ينظر: السابق.

حيث قرأها بعضُ القُرَّاء كالكسائي وأبي عمرو وابن كثير بالتخفيف، أي: بإسكان الشِّين[1].

وكما في كلمة رُسُل في قولهِ تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾[2]، حيث قَرأ أبو عمرو بن العلاء بتسكين السين في كلمة (رُسلِنا)[3] استثقالًا لِتَوالي أربع متحركات، فسُكِّنَت السينُ تخفيفًا[4]، وكما في كلمة (جُدُر) المذكورة في قوله تعالى: ﴿لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعاً إِلَّا فِي قُرىً مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾[5]، حيث قرأَها بعضُهم كأبي رجاء بإسكان الدال في كلمة (جُدُر) تخفيفًا[6]، وكما في كلمة (ثُمُر) في قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾[7]حيث قرأها أبُو عَمرو والأعمشُ بإسكانِ الميم تخفيفًا[8].

وقد يلجأُ المتكلمُ إلى تسكين الحرف المكسور طلبًا للخِفَّة، كما في كلمة (الأَقِطّ)[9] فقد تُسكَّن القافُ للتخفيف مع فتح الهمزة و كَسْرها[10]، وكما في (كَبِد)

---

(1) ينظر: التحبير، للجزري، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان الأردن، 2000م، 582/1.

(2) الحديد من الآية 27.

(3) ينظر: تيسير التحبير في القراءات العشر 317.

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، 1400هـ،489/1.

(5) الحشر من الآية 14.

(6) ينظر: البحر المحيط 10 / 164.

(7) الكهف من الآية 42.

(8) ينظر: البحر المحيط 2/ 175.

(9) ينظر: المصباح المنير " أ ق ط " 1/ 17.

(10) ينظر: السابق.

و(فَخِذ) حيث تسكَّن الباءُ والخاء تخفيفًا[1].

المطلب الثاني: التخفيف بتغيير الحركة

لقد سبقت الإشارة في بداية المبحث الثاني إلى أنَّ حركات الضبط الثلاثة (الفتحة والضمة، الكسرة) تتفاوتُ في الثقل والخِفة، فأثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة[2].

ولَمَّا كانت الفتحةُ أخفَّ الحركات كثُرَ في اللغة العربية تغيير الضمَّة والكَسرة إلى فتحةٍ، طلبًا للتخفيف في النطق.

فمن أمثلة تغيير الضمة إلى فتحة ما يلي:

1- تغيير الضمة إلى فتحة في جمع التكسير الذي على وزن (فُعُل)، فتُفتَح عَيْنُ الكلمة طلبًا للخفَّة، كما في (جُدُد) جَمْع جَدِيد، و(ذُلُل) جَمْع ذَليل، فقياس هذينِ الجمعين أن يكُونا على وزن (فُعُل) بِضمِّ الحرفينِ الأول و الثاني فيهما، ولكنْ يجُوز فيهما التخفيفُ، فيقال: جُدَدٌ، وذُلَلٌ، بفتح الدال في الكلمة الأولى، وفتح اللام في الكلمة الثانية طلبًا للتخفيف؛ حيث قال ابنُ مالك: "واستثقلَ بعضُ التميميين والكلبيين ضمةَ عين فُعُل في المضاعف، فجعلُوا مكانها فتحةً، فقالوا: جُدَد، وذُلَل بدلَ جُدُد وذُلُل"[3] "إذ كُلٌّ جمع تكسير على وزن فُعُل بضمتين، وعينُهُ وعينُهُ ولامُهُ مِن جِنسٍ واحدٍ، فإنهُ يَجُوزُ عندَ بعضِ القبائل العربية تخفيفُهُ بِجَعْلِهِ

---

[1] ينظر: السابق " ك ب د " 2/ 529.

[2] ينظر: معجم علوم اللغة العربية 191.

[3] شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد حريري، منشورات جامعة أم القرى، ط/1، د .ت 1837/4.

على وزن فُعَل بِضمِّ أَوَّلهِ وفتح ثانيهِ"[1].

2- فتح اللام الأُولى في الاسم الرباعي المجرد الذي يكون على وزن (فُعْلُل) بِضَمِّ الفاء وإسكان العين وضم اللام الأُولَى، وذلك كما في (طُحْلُب[2]، وعُصْعُص[3]) فيَجُوز فتحُ الحرف الثالث في هاتين الكلمتين لأجل التخفيف، جاء في (المصباح المنير): "العُصْعُص بِضمِّ الأول، وأما الثالث فيُضم وقد يُفتح تخفيفًا- مثل طُحْلُب - :عَجْبُ الذَّنَب"[4].

ومن أمثلة تغيير الكَسْرة إلى فتحة تغيير كسرة الحرف الثاني في الاسم الثلاثي المنسوب إلى فتحة سواء أكانت فاءُ الكلمة مفتوحةً، أم مضمومةً، أم مكسورةً، فيقال مثلًا في النسبة إلى (مَلِك): مَلَكِيٌّ بفتح اللام تخفيفًا، ويقال في النسبة إلى (دُئِلٌ): دُؤَلِيٌّ بفتح عين الكلمة، وهي الهمزة التي كانت مكسورة، ولكنَّها فُتِحتْ بعد النسب تخفيفًا، ويقال في النسبة إلى (إِبِل): إِبَلِيٌّ[5]بفتح عين الكلمة وهي حرف الباء الذي كان مكسورًا قبل النسب، ثُم أُبدِلت الكسرة فتحةً طلبًا للتخفيف؛ "لأن العرب تستثقل استيلاء الكسرة على أَكثَر حروف الكلمة المختومة بياء النسبة، إذ تقع هذه الياءُ بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة، فتفرُّ العربُ من هذا الثقل بقلب الكسرة الأولى فتحةً"[6].

---

(1) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، 593/4.

(2) الطُّحْلُب: الخُضْرة التي تعْلُو الماءَ من طول المُكْث، ويقال طُحْلَب بفتح اللام.

(3) العُصْعُص: عَجْبُ الذنَب، والجمع عَصاعص.

(4) المصباح المنير "ع ص ع ص" 192/6.

(5) يقال فلانٌ إبليٌّ، أي: صاحب إبل كثيرة.

(6) النحو الوافي 671/4.

المبحث الثالث

التخفيف بحذف حرف من الكلمة

المطلب الأول: حذف حرف من أول الكلمة:

الحرف الذي يُحذَف من أول الكلمة إما أن يكون همزةً، وإما أن يكون حرفًا آخرَ غير الهمزة.

أولًا – حذف الهمزة من أول الكلمة تخفيفًا:

لَمَّا كانت الهمزةُ ثقيلةً في نُطْقها، بسبب تباعُد مَخرجها عن مخارج الحروف أصبحت مُستثقلةً عند المتكلم من جرَّاء خُروجها من أقصى الحَلق، فجازَ فيها التخفيفُ[1]، وساغَ حذفُها ابتغاءً للخفَّة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1 – حذف الهمزة من كلمة (إلَه) تخفيفًا بعد دخُول أل التعريف عليها، فتصِير الله، قال الجوهري: "اللهُ أصلهُ إلهٌ على وزن فِعَال بمعنى مفْعُول؛ لأنَّه مَأْلُوهٌ، أي: مَعْبُود ..... فلما دخلتْ عليه الألفُ واللامُ حُذِفَت الهمزةُ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمال[2]".

2 – حذف الهمزة من أول اسم التفضيل في بعض الكلمات، مثل كلمتَي (خَيْرٌ) و(شَرٌّ)؛ "لأنَّ هاتين اللفظتين كثُرَ استعمالُهما في الكلام، فحُذِفت الهمزة تخفيفًا[3]".

---

[1] ينظر: المقتضب 292/1.

[2] الصحاح "أ ل ه" 73/7.

[3] تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1987م، 106/1.

3 – حذف همزتي الوصل والقطع من أول فعل الأمـر المشتـق من فعل ثلاثـي مهموز الحرف الأول، كما في فعل الأمر من (أَخَذَ) حيث يقال فيه خُذْ، وأصلُهُ اؤْخُذْ، إلَّا أنهم استثقلُوا الهمزتين، فحَذَفوهُما تخفيفًا[1].

ثانيًا– حَذْفُ حرف غير الهمزة من أول الكلمة:

إذا توالتْ في أول المضارع تاءانِ[2] جازَ حذفُ إحداهما تخفيفًا، يقول سيبويهِ عن هاتين التاءين: "فأنتَ بالخيار، إن شِئتَ أثبتَّهُما، وإن شئتَ حَذفتَ إحداهما"[3].

ومما حُذِفَتْ منهُ إحدى التاءين تخفيفًا الفعل المضارع (تَنَزَّلُ) في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾[4]، فأصل الفعل تَتَنَزَّلُ بتاءينِ، ولكنْ حُذِفَتْ إحدى التاءين، وقد أَوْضَحَ ابنُ جنِّي أنَّ الغرضَ من حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع هو التخفيف، وكراهة اجتماع المثلينِ الزائدينِ، حيثُ قال: "يُكرَهُ اجتماعُ المثلين الزائدين، فيُحذَفُ الثاني منهما طلبًا للخفة بذلكَ"[5].

---

(1) ينظر: الصحاح "أ خ ذ" 559/2.

(2) التاء الأولى هي تاء المضارعة، والتاء الثانية هي التاء التي قد يبدأ بها الفعلُ في حالة المُضِيِّ قبل دخول حرف المضارعة.

(3) الكتاب 476/4.

(4) القدر 4.

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1969 م، 111/2.

والجديـر بالذكر أنَّ حذفَ إحـدى التاءين يتمُّ في ثـلاث صيغٍ من صيـغ المضارع هي: تَتَفَعَّل، وتَتَفاعَلُ، وتَتَفَعْلَلُ[1].

المطلب الثاني: حَذْف حرف من وسط الكلمة:

المقصود بوسط الكلمة هنا سوى الحرفين الأول والأخير من الكلمة، ومن أمثلة التخفيف بحذف حرف من وسط الكلمة ما يلي:

1- حذف حرف المد الزائد من وسط الكلمة تخفيفًا، كحذف الألف من كلمة(قَتَامُه)، فصارتْ قَتَمُه في قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لا يُشْتَرَى كتَّانُهُ و جَهْرَمُهْ[2]

حيثُ خفَّفَ الشاعرُ كلمة (قَتامُه) بحذف الألف منها.

وكما حذف شاعرٌ آخرُ واوَ المَدِّ من كلمة(الخُطُوب)، فصارتْ الخُطُب في قوله:

كَلَمْعِ أَيْدي مَثاكيل مُسلَّبة يَنْدُبْنَ ضِرْسَ بناتِ الدهرِ والخُطُب

حيث جاء في (لسان العرب) بعد ذِكر هذا البيت: "إنَّما أرادَ الخُطُوب فحَذَفَ تَخْفيفًا"[3].

وكحذف ياء المد من المصـدر عندما يكُـون على وزن (تَفْعيل)، وتكون

---

[1] ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية،216

[2] البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، في شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، ط2/ 1991م 3/3.

الفِجاج: جمع فجٍّ، وهو الطريق الواسع، و**قَتَمُه:** أصله قَتامُه، والقَتام هو الغُبار، و**جهْرَمُه** أصْلهُ: جَهْرَمِيُّه، حُذفَت منه ياء النسب، والجَهْرَم: البِساط المنسوب إلى جَهْرَم، وهو بَلد بفارس.

[3] لسان العرب، لابن منظور، ط1، دار صادر بيروت، د . ت "خ ط ب" 360/1.

لامُهُ ياءً، حيثُ تجتمعُ ياءانِ: ياء التفعيل ولام الكلمة، فلأجل التخفيف تُحذَف إحدى الياءين؛ لاجتماعهما بَعْدَ كَسْر، ثُمَّ يُعَوَّضُ عن الياء المحذوفة بتاء التأنيث المربوطة، ومثال ذلك قولهم في مصدر الفعل (قَذَّيتُ عَينَهُ)[1]، تَقْذِيةً، فقياس المصدر هنا أن يكون على التفعيل؛ لأنَّ فِعلَهُ مُضعَّف العين، ولكنْ لَمَّا كانت لامُه ياءً اجتمعَ ياءان، فحَذَفوا إحدى الياءين، ثُمَّ عَوَّضُوا عنها بتاء التأنيث، وكذا يُفعَل في مصدر كُلِّ فِعلٍ مُعتلٍّ، مثل: تَعْزِية، وتوصيةٍ، وتحليةٍ[2].

2- حذف تاء الافتعال لأجل التخفيف، كما في كلمة (اسطاعُوا) في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾[3]، فقد حُذِفت تاء الافتعال من كلمة (اسطاعُوا) للخفة؛ "لأن التاء قريبةُ المخرج من الطاء"[4]، وإنما حُذِفَتْ التاءُ من (اسطاعوا) ولم تُحذف من (استطاعوا)؛ لأنَّ في الجمع بين هاتين الكلمتين تفنُّنًا في فصاحة الكلام؛ كراهية إعادة الكلمة، وابتُدئَ بالأخفِّ منها؛ لأنه ولِيَهُ الهمزُ، وهو حرفٌ ثقيلٌ؛ لكونهِ من الحلق، بخلاف الثاني؛ إذ وَلِيَهُ اللَّامُ وهو خفيفٌ[5].

المطلب الثالث : حذف حرف من آخر الكلمة تخفيفًا:

الكلمة التي يحذف الحرفُ الأخيرُ منها تخفيفًا إمَّا أن تكون اسمًا، وإمَّا أن تكونَ فعلًا.

---

(1) يقالُ: قَذَّيتُ عَينَهُ تَقْذِيَةً، إذا أَخْرجْتَ منها القذى، أو أَلْقَيتَه فيها.

(2) ينظر: إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد الهروي، ت 433هـ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن قشاش، عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، ط1، 1420 هـ 523/1.

(3) الكهف 97.

(4) الكشاف 748/2.

(5) ينظر: التحرير والتنوير 38/16.

أولًا – أمثلة حذف آخر الكلمة عندما تكُون اسمًا:

حذْفُ لام الكلمة من بعض الأسماء مثل: دَم، وشفَة، وحِرٌ، فأمَّا (دَمٌ) فأصلُها دَمْيٌ[1] بسُكون الميم، ثُمَّ حُذِفت الياءُ تخفيفًا بلا تعويض، فصارتْ الميمُ طَرَفًا ومَحَلًّا لحركات الإعراب، فتحرَّكَتْ بذلكَ[2]، والشفة أصلها شَفَهَة؛ لأنَّ تصغيرها شُفَيْهة والجمع شِفَاهُ بالهاء، ثم حُذِفت الهاء تخفيفًا، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث، وفُتِحَ ما قبلُها[3].

ويَدٌ أصلها يَدْيٌ على فَعْل ساكنة العين؛ لأنَّ جمعَها أيْدٍ وأَيَادٍ فتحركت لأجل ذلك[4]، ثم حُذِفت الياء منها تخفيفًا بلا تعويض فصارت طرفًا ومَحَلاًّ لحركات الإعراب.

ومن ذلك أيضًا حذف حرف الحاء من آخر كلمة الحِرْحُ، وهو فَرْج المرأة، وبَعد حذف الحاء عوَّضوا عنها راءً وأَدغِمت في الراء الأُولى التي هي عين الكلمة، أي أنَّ العرب استثقلت النطق بالحاء بعد حرف ساكن فحذفوها، وشدَّدُوا الراء[5]، وقد تستعمل هذه الكلمة استعمال يدٍ ودَمٍ من غير تعويض[6]، والذي دلَّ دلَّ على أنَّ الحرف المحذوف من هذه الكلمة هو الحاء المهملة جَمْعُها على أحْرَاح،

---

(1) وقيل أصلها دَموٌ.

(2) ينظر: المصباح المنير (د م ي) 3 /261، والنحو الوافي 679/4، هامش2.

(3) ينظر: الصحاح (ش ف هـ) 2237/6، والنحو الوافي 679/4، هامش3.

(4) ينظر: الصحاح (ي د ي) 389/7، والنحو الوافي 679/4، هامش1.

(5) ينظر: المصباح المنير (ح ر ر) 90/1، وتاج العروس (ح ر ر) 573/1.

(6) ينظر: المصباح المنير (ح ر ر)90/1.

وتصغيرها على حُرَيْح، والجمع والتصغير يَرُدَّانِ الكلمةَ إلى أُصُولها[1].

ومما حُذِفتْ منه لامُ الكلمة تخفيفًا كلمة "لُغَة" فأصْلُها: لُغْوَة، مثل عُرْوَة، ولذلك قالوا في النَّسب إليها لُغَوِيٌّ، ثُمَّ حُذِفَتْ منها الواوُ تخفيفًا[2].

وممَّا حُذِفَ منه الحرفُ الأخيُر تخفيفًا لَفْظُ "الَّذينَ"، فقد تُحْذَفُ منه النونُ، فيصير على صورة المفرد المذكَّر، مُرادًا به جمع الذُّكُور، كما في قول الأشـــهب ابن رُمَيْلة:

وإنَّ الذِي حانتْ بِفَلْجٍ دِماؤهُمُ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدِ

فإنَّه إنما أراد (الذين) فحَذفَ النون تخفيفًا[3]. ومن أمثلة حذف الحرف الأخير من الاسم تخفيفًا حذف آخر الاسم المنادى عند ترخيمه وإرادة تخفيفهِ، حيث إنَّ ترخيمَ الاسم هو حذف آخره تخفيفًا[4] كما في قول امرئ القيس:

أَفاطمُ مهْلًا بعضَ هذا التدلُّلِ وإن كُنتِ قد أزْمعْتِ صَرْمِي فأجْمِلي[5]

حيث حَذفَ الشاعرُ من المنادى – وهو كلمة فاطمة – الحرفَ الأخيرَ، وهو تاء التأنيث المربوطة؛ وذلك لأجل التخفيف.

ومن ذلك أيضًا قول عنترة بن شداد:

يا عَبْلُ لا أَخْشَى الحِمام وإنَّما أَخْشَى على عَيْنَيكِ وَقتَ بُكَاكِ[6]

---

(1) ينظر: المصباح المنير.

(2) ينظر: إسفار الفصيح 211/1، وتاج العروس (ل غ و) 462/39.

(3) ينظر: لسان العرب (ل ذ ل) 245/15.

(4) ينظر: المصباح المنير (ر خ م) 379/3.

(5) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 12.

(6) ديوان عنترة بن شداد، بشرح: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، 143.

والأصل: يا عَبْلَة، ولكنَّه حَذَفَ التاءَ من آخرِ الاسم المنادى ترخيمًا قاصدًا بذلكَ التخفيف؛ فإنْ قيل: فلِم خُصَّ الترخيمُ في النداء، قيل: لكثرة دورِهِ في الكلام؛ فحُذِف طلبًا للتخفيف[1].

ومن أمثلة حذف الحرف الأخير من الاسم تخفيفًا حذف ألف ما الاستفهامية إذا دَخَلَ عليها حرفُ جَرٍّ كما في قولهم: "حَتَّامَ" أصلهُ حتى ما، فَحُذفتْ ألف ما الاستفهامية تخفيفًا[2] وبقيت الفتحةُ دليلاً عليها، ومثل ذلك في إلامَ، وعَلامَ، وفِيمَ، وبمَ، ولِمَ، ومِمَّ، وعَمَّ[3].

ثانيًا : أمثلة حذف حرف من آخر الكلمة عندما تكون فِعْلاً:

حذف النون من مضارع "كان" المجزوم ، حيث يجُوز حذفُ النون الساكنة من مضارع كان المجزوم تخفيفًا لكثرة الاستعمال[4].

وقد اشترطَ سيبويه لحذْف النون هنا ألَّا يقع بعدَها ساكنٌ ، فإن وقعَ بعدها ساكنٌ فلا يرى جوازَ حذفها، حيث قالَ: "ولا يقولون لَم يَكُ الرجُلُ ؛ لأنه وقعَ بعدها ساكنٌ ، وهو أل التعريف ، فالنون في هذه الحالة لا تُحذَف ، بَلْ تُحَرَّكُ بالكسر للتخلُّــص من التــقاء الساكنيــن، وتحريكُها بالكسر يجعلها مُتعاصيةً على

---

(1) أسرار العربية، للأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، 214/1.

(2) ينظر مختار الصحاح، للرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان (ح ت ت) 52/1.

(3) وهناك من يرى من علماء اللغة أن علة حذف ألف (ما) الاستفهامية هي التفريق بينها وبين ما الموصولة والشرطية، قال الشيخ خالد الأزهري: "وإنما حُذفت ألفها إذا جُرت بحرف أو بمضاف فرقًا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل: سألتُ عما سألتَ عنه... ونحو: بما يفرح أفرحْ، وكلما جئتَني أكرمتُك "شرح التصريح على التوضيح 634/2.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية بيروت، 186/1.

الحذف لقُوَّتها بالحركة[1].

وقد خالفَ في ذلك يونسُ بن حبيب فأجازَ حَذْفَها معَ الساكن[2]، وقد أشارَ ابنُ مالك إلى جواز حذف النون من مضارع (كان) المجزوم، فقال:

ومِنْ مُضارعٍ لكانَ مُنجزِمْ تُحذَفُ نُونٌ، وهو حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

ومن شواهد التخفيف بحذف النون الساكنة من آخر مضارع (كان) المجزوم قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَلاتَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾[4].

المبحث الرابع

التخفيف بقَلْب الحرف إلى حرفٍ أخفَّ منهُ

الحروفُ الهجائية في اللغة العربية تَتَفاوتُ في الثِّقل والخِفَّة على حسب اختلاف مَخرجِها، والمتأمِّلُ في لُغة العرب يَلْحَظ أنَّهم في الغالب يُبدِلون الحرفَ الثقيلَ إلى حرفٍ أَخفَّ منه، ومن أمثلة ذلك:

1- قلب الواو المضمومة تاءً، كما في: تُراث، تُخَمة، تُكَلة، إذ أنَّ أصلها: وُراثٌ، وُخَمَة، وُكَلَة[5]، فاستثقَلوا النطقَ بالواو المضمومة فأبْدَلُوها تاءً طلبًا للتخفيف.

---

[1] ينظر: قطر الندى و بل الصدى، لابن هشام الأنصاري، 138.

[2] ينظر: شرح الأشموني تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م 251/1.

[3] غافر من الآية 28.

[4] النحل من الآية 127.

[5] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 411/3.

2- إبدال الهمزة واوًا تخفيفًا، كما في كلمة " أَوَّل" فأصْلها عند الكوفيين أَوْأَل على وزن أفْعَل فأُبدِلت الهمزةُ الثانيةُ التي تُمثِّل عينَ الكلمة واوًا تخفيفًا[1].

3-إبدال الهمزة ياءً كما في قول ابن هَرْمة:

إنَّ السِّباعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرائسِها والناسُ ليس بِهادٍ شَرُّهمْ أَبَدًا[2]

والشاهد في قوله: "بهادٍ" فقد أراد به ليس بهادئ، فأبدَلَ الهمزة إبدالاً صحيحًا وذلك أنه جعلها ياءً، ثم عاملَ الكلمةَ معاملةَ الاسم المنقوص كـ (رامٍ وقاضٍ)[3].

4- إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة تخفيفًا كما في أول كلمة "إِرْثٌ" حيث إنَّ أصلها: وِرْثٌ، فالهمزة المكسورة في أول هذه الكلمة منقلبة عن الواو تخفيفًا، وذلك مطردٌ في لغة هُذيل، حيثُ يُبدلون من الواو المكسورة الواقعة أوَّلاً همزة، فيقُولُون في وِشاح ووِسادة: إشاح وإسادة[4]، وقد أشار سيبويه إلى الباعث من وراء إبدال الواو المكسورة همزة عند مَنْ يُبدلونها، وهو كراهة الثقل، فقال: "ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواوَ إذا كانت مكسورة مُجرَى المضمومة، فيهمزون الواوَ المكسورة إذا كانت أوَّلاً، كرِهوا الكسرة فيها"[5]، "إلا أنَّ همز الواو المكسورة وإن كثُرَ عندَهم فهو أضعفُ قياسًا مِن همز الواوِ المضمومة"[6].

أما غير هُذيل ممن لا يُبدلونَ الواوَ المكسورةَ همزةً في نحو: ورث فقد قال عنهم

---

(1) ينظر: الكليات، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، 207/1.

(2) البيت من شواهد ابن جني في الخصائص، 152/3.

(3) ينظر: تاج العروس (هـ د أ) 62/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 306/6.

(5) كتاب سيبويه 331/4.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 358/5.

سيبويه: "وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تَرَكُوا الحرفَ على أصله"[1].

5- إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزةً كما في كلمة أَحَد، في العدد أحدَ عشرَ، "فالهمزة فيه مُبدلةٌ من الواو، وأصْلُهُ وَحَدٌ؛ لأنه من الوَحْدةِ"[2].

المبحث الخامس

التخفيف بترك تشْديد الحرف المضعَّف في آخر الكلمة

من المعلوم أنه إذا توالى في آخر الكلمة حرفان من جنسٍ واحدٍ فإنه يُدغَم أحدُهما في الآخر، فيترتَّب على إدغام هذين المثلين تسكينُ أوَّلِهما وتحريكُ ثانيهما، ولكنَّه طلبًا للتخفيف قد يُترك تشديدُ الحرف المُدغَم في مثلِهِ، وذلك بحذف ثاني المثلين المُدغَمَينِ كما في قراءة الأعمش[3] لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾[4]،[5]، وذلك جائز للتخفيف[6]. وكما في كلمة (بَخاتِيٌّ)[7]، حيث يَجُوز يَجُوز فيها تخفيف الياء المشدّدَة، فيقال: البَخاتِي، كما يقال الأثافِي[8]

---

(1) كتاب سيبويه 331/4.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 359/5.

(3) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، دار المتنبي، القاهرة، د. ت . ط ، 75.

(4) هود من الآية 44.

(5) أي بجعل الياء حرف مَد ساكن تنتهي به الكلمة.

(6) ينظر: تاج العروس (ج و د) 531/7.

(7) البَخاتيُّ: جمع بُخْت، وهي الإبلُ الخُراسانية الطويلة الأعناق، تُنتَج من بين عربية وفالج، وكلمة (بَخاتيٌّ) غير مصروفة؛ لأنها بزنة جمع الجمع.

(8) الأَثافيُّ: جمعُ أُثْفِيَّةٌ، وهي الحجرة التي يُوضَع عليها القِدْرُ.

والمهـاري[1] بإسكان الياء[2].

ومن ذلك تخفيف كلمة (كَأَنَّ) المشدَّدة النون، فتصيرُ: كَأَنْ بإسكان النـون، ويبطُل عملُها فيما بعدها على الأرجح والأجود، فيقال: كأنْ زيدٌ أسدٌ[3].

وتخفف نون لكِنَّ على سبيل الجواز، فتحذف إحدى نوُنيها، فتصير لَكِنْ[4]، وَيبطُل عمَلُها، ويَزولُ اختصاصُها بالجُمل الاسمية، وتُصبح حرفَ ابتداء يُفيد الاستدراك، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[5].

المبحث السادس

التخفيف بحذف علامة الرفع من المضارع المرفوع

من المعلوم أنَّ علامة الرفع الأصلية هي الضمَّة، وينوب عنها في الأفعال الخمسة ثُبوتُ النون، فهي تُرفع بثبوت النون نيابةً عن الضمَّة، وتُجْزَم وتُنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة[6].

وقد تُحْذف علامةُ الرفع من الفعل المضارع المرفوع طلبًا للتخفيف، سواء أكانتْ هذه العلامة ضمةً أصليةً أم نونًا نائبةً عنها.

ومن شواهد حذف ضمة المضارع المرفوع تخفيــفًا قراءة أبي عمرو: ﴿قُلْ

---

(1) المهارِي: جمع مَهْرِيَّة، إبل منسوبة إلى بَلْدة مَهْرة بِعُمان، أو إلى حيٍّ من أحياء عرَب اليمن.

(2) ينظر: تاج العروس (ب خ ت) 437/4.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 567/5.

(4) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (ل ك ن) 34/7.

(5) الزخرف 67.

(6) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى 55.

بِئْسَ مَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[1]، حيث قرأ أبو عمرو البصري بخُلْفٍ عن الدوري بسكون الراء[2]. ومن ذلك قول الشاعر:

سِيرُوا بني العَمِّ، فالأهوازُ مَنزِلُكُمْ ونَهرُ تيري ولا تعرفْكُمُ العَرَبُ

حيث أسكنَ الشاعرُ الفاء في قوله "تَعْرِفْكُم" مع أنه فعلٌ مضارع مرفوع، وذلك "استخفافًا لثقل الضمة مع كثرة الحركات"[3].

ومن شواهد حذف علامة الرفع الأصلية من الفعل المضارع المرفوع واستبدالها بالسكون قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[4]، حيث قرأ أبو عمرو بِخُلف عن الدُّوري بإسكان الراء في في ﴿يُشْعِرِكُمْ﴾[5]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِن مِن بَعْدِهِ﴾[6]، حيث أسكَنَ الراء في الفعل(يَنْصُركم)، ووجه الإسكان على قراءة أبي أبي عمرو التخفيف[7]. هذا ويَجُوز حذفُ نُونِ الرفع النائبة عن الضمة في الأفعال الأفعال الخمسة تخفيفًا، ومن ذلك قوله – صلَّى الله عليه وسلمَ–: "لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ

---

(1) البقرة من الآية 93.

(2) ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر 287، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، 47/1.

(3) المحتسب 123/1.

(4) الأنعام من الآية 109.

(5) ينظر البدور الزاهرة 108/1.

(6) آل عمران من الآية 160.

(7) ينظر: شرح طيبة النشر 190/1.

حتَّى تُؤْمنُوا، ولا تُؤمنوا حتَّى تحابُّوا"[1]، والأصل لا تدخُلونَ الجنَّةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤمنون حتى تحابُّوا؛ لأنَّ لا نافية لا تعمل شيئًا في الفعل الذي بَعْدَها، إلاَّ أنَّ أئمة النحو نَصُّوا على أن ذلك قليلٌ ونادرٌ ما لم يقترن الفعلُ بنون الوقاية، قال ابن مالك في الكافية متكلمًا عن نون الرفع:

وذُون نِي في الرفع حذفَها حَكَوْا نثـرًا ونظمـًا نادرًا وقَـدْ رَوَوْا

ومنه قول الشاعر:

أبيـتُ أسْـرِي وتبـيتـي تدْلـكي وجْهَكِ بالعَنْبَر والمِسْك الذَّكِي[2]

يُريد: تبيتينَ تدْلُكِينَ، ولكنَّهُ حذفَ نُونَ الرفعِ من الفعلين تخفيفًا.

وقد تُحذف نونُ الرفع جوازًا من الأفعال الخمسة إذا تلتْها نون الوقاية، وذلك تخفيفًا[3]، وكراهة توالي نونين زائدتين[4].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَـذَانِ﴾[5]، حيـث قرأ نافـعٌ وابنُ ذكـوان وهشام (أتحاجـوني) بِنُـونٍ

---

(1) سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد شاكر وآخرينَ، 664/4، وسنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العربية، بيروت، 26/1.

(2) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في اللسان (د ل ك) 10/ 426، والمحكم والمحيط الأعظم (د ل ك) 753/6، والبحر المحيط 209/3.

(3) ويجوز أيضًا إثبات النونين على حالتهما دون حذف إحداهما أو إدغامها في الأخرى، كما يجوز إدغام النونين وجعلهما نونًا واحدة، ينظر: النحو الوافي 284/1.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، 12/7.

(5) الأنعام من الآية 80 .

خفيفة[1]، أي علَى حذف إحدى النونين، إمَّا نون الوقاية؛ لأنها الزائدة التي بها الاستثقال، وإما نون الرفع ؛ لأن الحاجة دعت إلى نُونٍ مكسورةٍ من أجل ياء المتكلم التي تستلزم كسرَ ما قبلها، ونُون الرفع لا تُكسَر[2]، فكانت أَولَى بالحذف، لذلك رجَّحَ ابنُ هشام الأنصاري مذهبَ جمهور البصريين في أن المحذوف في مثل الشاهد المذكور هو نون الرفع، لا نُون الوقاية[3]، بينما ذهب الأخفش والمبرِّد والفارسي إلى أنَّ المحذوف نون الوقاية محتجين بأن التَّكرار إنما حَصَلَ بِنُون الوقاية[4].

المبحث السابع
التخفيف بحذف كلمة أو جُملة

قد تُحذف من الجملة كلمةٌ إذا دلت القرينةُ عليها، وأرشدَ السياقُ إليها، وذلك من باب التخفيف في اللفظ والإيجاز في العبارة، ومن أمثلة ذلك من الكلام الفصيح ما يلي:

1- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[5]، أي: حُبَّ العْجل، "على حذف المضاف وإقامة

---

(1) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد أحمد عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس فهوة، دار اللبيب العلمية، بيروت ط3، 2006، 267/1.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق على محمد البجاوي 513/1.

(3) ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، 348/1.

(4) ينظر: المدارس النحوية 339/1.

(5) البقرة الآية 93.

المضاف إليه مقامه للمبالغة، أي: تداخَلَهم حُبُّهُ ورسخ في قلوبهم، لفرط شَغفهم به وحِرصهم على عبادته كما يتداخل الصبغ الثوب والشراب أعماق البدن"[1]، وكـما في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[2]، أي: واسأل أهل القرية التي كنا فيها وأصحاب العِير.

ولا شك أن حذف المضاف من الموضعين السابقين أدَّى إلى تخفيفٍ في اللفظ وإيجازٍ في العبارة.

2- وقد يُحذف من الكلام الجار والمجرور الذي يكُون صلةً ومكملاً لاسم مشتق قبْلَه، جاء في (المصباح المنير): "تقول: أذنْتُ للعبد في التجارة، فهو مأذون له، ولكن الفقهاء يحذفون الصلة (له) تخفيفًا، فيقولون: العبد المأذون، كما قالوا: محجور "بحذف الصلة، والأصل محجورٌ عليه لفهم المعنى"[3].

3- وقد يُحذف من الكلام جملةٌ تخفيفًا، كما في قول أبي ذرٍّ – رضيَ اللهُ عنهُ – مخاطبًا الرسولَ – صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ – بعد أن سألهُ: ألا أَدلُّكَ على كَنزٍ من كُنُوز الجَنَّة؟: "بَلَى يا رسُولَ اللَّه، بأبي أنتَ وأُمِّي"[4]، قيل: المحذوف فِعْل وفاعله ومفعوله، والتقدير: فدَيْتُكَ بأبي وأُمي، وحُذِفَ هذا المقدَّر تخفيفًا لكثرة الاستعمال وعِلْم المخاطب[5].

---

(1) تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 131/1.

(2) يوسف من الآية 82.

(3) المصباح المنير (أ ذ ن)، 54/1.

(4) شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، 291/3.

(5) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، 20/1.

خاتمة البحث

الحمدُ للهِ الذي بِعَوْنِهِ تَتِمُّ الأعمال، وبفَضْلِهِ تتحقَّقُ الآمال، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أمَّا بعدُ ، فإنِّي أوَدُّ في نهاية هذا البحث أن أُلَخِّصَ أهمَّ النتائج التي تَمكَّنتُ من الوصول إليها بعدَ البحث والدراسة، وهذه النتائج يُمكن تلخيصُها فيما يلي:

1- التخفيفُ مَقصِدٌ مِنْ مَقاصد المتكلِّم باللسان العربي.

2- التخفيف في الكلام غالبًا ما يكون الدافع إليه كثرة الاستعمال، أي: كثرة استعمال الكلمة التي يقَعُ فيها التخفيف.

3- الأصل في التخفيف أن يكون جائزًا، وقد يكون واجبًا، كما في الاسم الثلاثي المكسور العين إذا زِيدَتْ عليهِ ياءُ النَّسَب.

4 – التخفيفُ في الكلمة قد يكُون تخفيفًا في الخط والكتابة، كما في حذف همزة الوصل من كلمة اسم في البَسْملة الكاملة.

5 – التخفيف بحذف حرف من أول الكلمة اقتصرَ على حذف الهمزة من أول بعض الكلمات، وحذف إحدى التاءين من أول المضارع المبدوء بتاءين.

6 – يُبرِزُ هذا البحثُ ميزةً من مزايا لُغتنا العربية، وهي ميزة الخِفَّة، فهي لُغةٌ تميلُ إلى التخفيف في ألفاظها، وتنْأَى عن الثِّقَلِ في مُفرداتِها.

7 – يكشفُ هذا البحثُ عن سِرٍّ مِن أسرار الإبدال في لُغتِنا العربية ألا وهو طَلَبُ الخِفَّة.

وفي ختام هذا البحث أقول: هذا خلاصة جهدي، ونهاية بحثي، فإن كنتُ قد وُفِّقتُ في ذلك فبفضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فإن من طبيعة العمل البشري النقص والقُصُور، وحسبي في هذا البحث أني بذلتُ فيه قُصارى جهدي،

واقتطعت له جزءًا كبيرًا من وقتي، وتحرَّيتُ فيه الأمانةَ العلميةَ، وقصدتُ به خِدمةَ لغتي العربية التي امتزجَ حُبُّها بِدَمِي، سائلا المولى – عز وجلَّ – أن يكتب لبحثي هذا القبول، وأن ينفع به عُشّاقَ العربية، وأن يجعله في ميزان حسناتي، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليهِ.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

1- إتحاف فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس قهوة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م

2- أسرار العربية، عبد الرحمن بن سعيد الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

3- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد الهروي، ت 433هـ، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، ط1، 14210هـ.

4- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الغرناطي المعروف بابن الباذش، ت 540 هـ، دار الصحابة للتراث، د . ت. ط.

5- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ت 1403 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، د ت .ط.

6 – التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت 616هـ ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

7- تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، 833هـ، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان الأردن، 2000م . د .ط.

8- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، ت1393هـ، الدار التونسية للنشر 1984م ، د. ط.

9- تصحيح التصحيف و تحبير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت 764هـ، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1987م.

10- تفسير أبي السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، ت 982هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

11 - تفسير البحر المحيط، لبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت 1420هـ، د.ط.

12- توضيح المقاصد و المسالك، بدر الدين الحسين بن قاسم المرادي، ت749هـ، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت.

13- الجامع الصحيح (ى سنن الترمذي) لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرينَ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

14- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر.

15- ديوان عنترة بن شداد، بشرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت.

16- سنن ابن ماجة، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت273 هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العربية، بيروت.

17- السنن الكبرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، ت303هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

18- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر محمد البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار الثقافة العربية، ط2، 1991م.

19 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط19981،1م.

20 - شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن صالح بن العُثيمين، ت 1420 هـ.

21 - شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، 905هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

22- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، ط1، د. ت.
23- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الموصلي، ت 643هـ، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001م.
24- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.
25- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت 393هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، د. ت . ط.
26- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د.أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية.
27 – قطر الندى و بل الصدى، لابن هشام الأنصاري، د. ت . ط.
28 – كتاب سيبويه، لأبي عمرو عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
29 – الكشاف، محمد بن عمرو بن أحمد الزمخشري، ت 538هـ، دار الكتاب العربي، ط 3، 1407هـ.
30 – الكليات، أيوب موسى الكفوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
31 – المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د. ت .ط.
32 – مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان.
33 – المدارس النحوية، د . شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة.
34- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

35 – معجم الصواب اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 2008م.

36 – معجم علوم اللغة العربية، محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت.

37– المعجم الوسيط، تأليف: أحمد الزيات وآخرينَ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

38– المقتضب، لأبي العباس بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.

39 – النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر.

40 – النهاية في غريب الحديث و الأثر، ابن الأثير، ت 606هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي.